

بيان الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

على إثر تواتر الأخبار عن وفاة بعض المظنون فيهم

أثناء الإستنطاق والإحتفظ بمراكز الحرس الوطني والأمن

« على إثر تواتر الأخبار عن وفاة بعض المظنون فيهم أثناء الإستنطاق أو الإحتفاظ بمراكز الحرس الوطني والأمن، فإنّ الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية:

1. تعبّر عن إنشغالها الكبير إزاء تواصل حصول مثل هذه الأحداث بعد مرور سنوات على ثورة 14 جانفي 2011 التي من بين أهدافها حماية حقوق المواطنين التونسيين عامّة وفاقدي الحريّة على وجه الخصوص.
2. تدعو السّلط ذات النظر إلى القيام بالتحريات والأبحاث اللازمة بهدف الكشف عن أسباب الوفيات الحاصلة وإمّاطة اللّثام عن مرتكبيها وإحالتهم على القضاء.
3. تُؤكّد عزمها على القيام بما يلزم، في إطار الصّلاحيات الموكولة لها، لمقاومة هذه التّجاوزات ومحاسبة المسؤولين عنها. وستحيط الهيئة الرأى العام علماً بكلّ ما ستتوصّل إليه من معطيات وحقائق وترفعها إلى السّلط المعنيّة لتطبيق الأحكام القانونيّة الجاري بها العمل.
4. تدعو الهيئة الجهات المسؤولة عن مواصلة تكوين المكلفين بإنفاذ القوانين لدعم البرامج الموجهة لهم عبر كلّ الوسائط المتاحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان لديهم وإشاعتها بين مختلف أسلاكهم المهنيّة حتى يتمثّلوا أثناء أدائهم لعملهم وفي تعاملهم اليومي مع المواطن ويقطعون تماماً مع ممارسات الماضي».

رئيس الهيئة العليا لحقوق

الإنسان والحريات الأساسية

الأستاذ توفيق بودريالة

